



الوحدة الثانية
المصطلحات التي تطلق
على الخبر باعتبار قائله



أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

- ١- يعرف ألقاب الحديث باعتبار قائله.
- ٢- يستطيع التمييز بين هذه الأقسام من خلال ما تحويه الرواية من دلائل.
- ٣- يستطيع التمثيل لكل نوع من هذه الأنواع.
- ٤- يتمكن من الوصول إلى كل قسم منها في مظانه.

نشاط استهلاكي:

من الأحاديث المشهورة: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالُمُوا. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ؛ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ؛ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ»^(١).

- من خلال تأملك لنص هذه الرواية، هل يمكنك أن تحدد المُسَمَّى اللائق بها من بين المسميات التالية:

(حديث قدسي - حديث نبوي - حديث مرفوع - حديث موقوف)؟

- من خلال ما درسته في السنوات السابقة، هل تستطيع أن تدون أربعة أحاديث؛ الأول: منها قدسي منسوب إلى الله تعالى، والثاني: مرفوع قاله رسول الله ﷺ، والثالث: موقوف على أحد الصحابة من قوله، والرابع: مقطوع قاله أحد التابعين؟

ولا تنس أن ترجع إلى إجابتك بعد دراسة هذه الوحدة.

(١) صحيح مسلم (٢٥٧٧).

الخبر باعتبار قائله

تمهيد:

الخبر إما أن ينسب إلى الله تبارك وتعالى، أو ينسب إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة، أو التابعين، أو من بعدهم.
ولكل خبر مُسَمَّى يختلف ويتنوع بتنوع قائله، وهذه المُسَمَّيات لا يترتب عليها حكم بالصحة أو الضعف؛ فكل واحد منها فيه المقبول والمردود بأنواعها.

● أولاً: الحديث القدسي:

● تعريفه لغة: نسبة إلى (الْقُدْسِ) وهو: الطُّهْر، والتَّقْدِيسُ: تنزيهُ اللهِ (١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وإصطلاحاً: ما أُضيف إلى الله تبارك وتعالى؛ صراحة، أو حكماً (٢).
والْحُكْمِيُّ: ما لم يصرح بنسبته إلى الله تعالى، ولكن قامت قرينة تدل على أنه ليس من قول النبي ﷺ.

وتسمى الأحاديث القدسية أيضاً: (الأحاديث الإلهية) و (الأحاديث الربّانية).
مناسبة التسمية: التكريم لهذه الأحاديث بإضافتها إلى الله تعالى، كذلك فإن الغالب فيها أن تكون لتقديس الذات الإلهية، وقلماً تتعرض لأحكام الحلال والحرام.

(١) لسان العرب (٦/ ١٦٨).

(٢) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين للهيتمي (ص ٢٠٠)، الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية للمناوي (ص ٦)، قواعد التحديث للقاسمي (ص ٦٤)، منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٢٣)، تحرير علوم الحديث (١/ ٣٧)، الصحيح المسند من الأحاديث القدسية للعدوي (ص ٤).

أمثله:

مثال الصريح: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ»^(١).

مثال الحكمي: حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللهُ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللهُ... وَقَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعْدَلُ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ أَحَدُهُمْ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُو آيَاتِي...»^(٢).

فقوله: (يَتَمَلَّقُنِي)، (وَيَتْلُو آيَاتِي) يدلان على أن هذا حكاية عن الله تعالى، وأنه حديثٌ قدسي^(٣).

حكمه:

الحديث القدسي ليس له حكم عام؛ ففيه الصحيح والضعيف بأنواعهما، وهذا متوقف على توفر شروط الصحة في الرواية.

(١) صحيح البخاري (٢٢٧٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥٦٨)، وقال: (حسن صحيح).

(٣) انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (١ / ٤٨١).



الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم^(١):

الحديث القدسي	القرآن الكريم	الواسطة
جبريل - الإلهام - طرق أخرى	جبريل عليه السلام	
منه الصحيح والضعيف والموضوع	قطعي الثبوت؛ فهو متواتر كله	الثبوت
يقع الوهم من رَوَاتِهِ أحياناً	لا يتطرق إليه الخطأ	الخطأ فيه
غير مُتَعَبَّد بتلاوته	مُتَعَبَّد بتلاوته	التَّعَبُّد
لا يُقَسَّم هذا التقسيم	مُقَسَّم إلى سور وأجزاء وآيات...	التقسيم
ليس كذلك	مُعْجَز بلفظه ومعناه	الإعجاز
لا يكفر من رَدَّ حديثاً لضعف رَوَاتِهِ عنده	يكفر من جحد حرفاً واحداً منه	مُنْكَرُهُ
تجوز روايته بالمعنى على الراجح	لا تجوز	الرواية بالمعنى
معناه من عند الله، ولفظه من النبي ﷺ	كلام الله لفظاً ومعنى	النَّسْبَةُ
ليس محلاً للتحدِّي	تحدى الله به العالمين	التحدي

الفرق بين الحديث القدسي وبين الحديث النبوي:

الحديث النبوي	الحديث القدسي	النَّسْبَةُ
منسوب إلى النبي ﷺ	منسوب إلى الله تبارك وتعالى	
يشمل جميع الموضوعات	الأغلب للمواعظ، والقليل منها للأحكام	الموضوع
كثيرة جداً	قليل بالنسبة لمجموع الأحاديث النبوية	العدد
قولية و فعلية وتقريرية	قولية في الأغلب الأعم	النوع

(١) هذا البحث أليق بكتب علوم القرآن.



صيغ رواية الحديث القدسي:

الصيغ التي يروى به الحديث القدسي كثيرة ومتنوعة، وتشمل كل ما يدل على نسبة المتن إلى الله تبارك وتعالى؛ مثل: (قال الله تعالى)، (عن رسول الله ﷺ: فيما روى عن الله تعالى)، أو: (يحكي عن ربه تعالى) (يرويه عن ربه) (يرفعه) إذا قالها النبي ﷺ^(١)، ونحو ذلك.

وهذا كله في الحديث القدسي صراحةً، وأما الحُكْمِيُّ: فالعبرة فيه بالقرينة الدالة على أنه ليس حديثاً نبوياً، وإنما هو مما رواه رسول الله ﷺ عن ربه تبارك وتعالى.

عدد الأحاديث القدسية:

تابنت آراء العلماء حول عدد الأحاديث القدسية؛ وذلك راجع إلى المعبر في شرط الحديث القدسي عند كل منهم:

- فالبعض يعدُّ كل ما ورد منسوباً إلى الله تعالى بأي صيغة حديثاً قدسياً.
- والبعض قصرها على ما ورد بصيغة صريحة.
- وهناك من يشترط كونه حديثاً قدسياً خالصاً؛ فلا يعتد بالأحاديث النبوية المتضمنة لبعض الألفاظ القدسية.
- وهناك من لا يعتد بغير الأحاديث القدسية المرفوعة، وغيرهم يكتفي بورود ذكر الله عز وجل، ولو من غير النبي ﷺ؛ فيعتد بها ورد من ذلك عن الصحابة أو غيرهم.
- والبعض يشترط الصحة، والبعض لا يعتبر ذلك.

(١) انظر: فتح المغيث (١/١٥٨-١٥٩).



أشهر المصنفات في الأحاديث القدسية، وعدد المثبت فيها من أحاديث:

- ١- (الأحاديث القدسية) للإمام النووي (ت: ٦٧٦هـ) جمع فيه (٩٥) حديثاً.
- ٢- (الإتحافات السنّية بالأحاديث القدسية) للمُنَاوي (ت: ١٠٣١هـ) جمع فيه (٢٧٢) حديثاً.
- ٣- (الإتحافات السنّية في الأحاديث القدسية) لمحمد المدني (ت: ١٢٠٠هـ) جمع فيه (٨٦٣) حديثاً.
- ٤- (الأحاديث القدسية) تأليف لجنة من العلماء، تحت إشراف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصري، وقد حوى (٤٠٠) حديثاً.
- ٥- (الصحيح المسند من الأحاديث القدسية) لمصطفى بن العدوى، جمع فيه (١٨٥) حديثاً، وقد فاته مما هو على شرطه كثير.
- ٦- (جامع الأحاديث القدسية) لعصام الدين الصبابي، حوى (١١٥٠) حديثاً.

● ثانيًا: الحديث المفه:

تعريفه لغتًا: اسم مفعول من (رَفَعَ)، والرفعُ: ضد الوضع^(١).

واصطلاحًا: ما أُضيف إلى النبي ﷺ؛ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة،

تصريحًا أو حكمًا، متصل الإسناد أو غير متصل^(٢).

والمراد بالصفة: خصائصه البشرية مما لا كسب له فيه.

مناسبة التسمية: ارتفاع نسبته بإضافته إلى صاحب المقام الرفيع ﷺ.

أمثله:

١ - مثال القول: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ قال: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ

عَلَى خَمْسٍ...»^(٣).

٢ - مثال الفعل: حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فَخَلَعَ

نَعْلَيْهِ، فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ...»^(٤).

٣ - مثال التقرير: حديث خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِضَبٍّ مَشْوِيٍّ

فَأَهْوَى إِلَيْهِ لِيَأْكُلَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ضَبٌّ! فَأَمْسَكَ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ قَالَ:

«لَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي؛ فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» فَأَكَلَ خَالِدٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ^(٥).

(١) مقاييس اللغة (٢/٤٢٣).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٣)، الشذا الفياح للأبناسي (١/١٣٩)، التقييد والإيضاح للعراقي

(ص ٦٥)، النكت للحافظ (٢/٥١١)، نزهة النظر (ص ١٤٥)، تدريب الراوي (١/٢٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (٢١).

(٤) أخرجه أحمد (١١١٥٣)، وأبو داود (٦٥٠).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٨٥).

٤ - مثال الصفة الخلقية: حديث البراء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «كان رسول الله ﷺ: أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا، وَأَحْسَنَهُ خَلْقًا؛ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ»^(١).

٥ - مثال الصفة الخلقية: حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ»^(٢).

ولا يُشترط لإطلاق الرفع على الحديث أن يكون المصريح بالرفع هو الصحابي؛ بل يدخل فيه أيضًا التابعي، أو من دونه من الرواة، وعندها يكون الحديث مرسلًا غير متصل^(٣).

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (وهو الحق؛ فإن الرفع إنما يُنظر فيه إلى المتن دون الإسناد)^(٤).

الألفاظ الدالّة على المرفوع الحقيقي:

أعلاها قول الراوي: (قال رسول الله)، (أمر رسول الله)، (نهي رسول الله)، (فعل رسول الله)، ونحو ذلك.

وهناك ألفاظ إذا قالها الراوي عُلم منها أن الحديث مرفوع إلى النبي ﷺ، ومنها:

- (مرفوعًا)، (يرفع الحديث)، (رفعه): ومنه حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (يَرْفَعُهُ): «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦).

(٣) انظر: الباعث الحثيث (ص ٤٥)، النكت للحافظ (١/٥١١)، فتح المغيث للسخاوي (١/١٣١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٥١١).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٥٦).

- (يبلغ به): ومنه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُبْلَغُ النَّبِيَّ ﷺ) قال: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقَضَى بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ»^(١).
- (يَنْمِيهِ)، (يَنْمِي ذَلِكَ)، ومنه حديث أَبِي حَازِمٍ، عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ» قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٢).
- (يرويه)، ومنه قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَالَ سُلَيْمَانُ: لَا طُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّ تَلْدٍ غُلَامًا يِقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...»، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ (يُرْوِيهِ): قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ = لَمْ يَخْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ»^(٣).
- (يُسْنَدُهُ)، (رواية)، ومنه حديث أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رِوَايَةً) قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»^(٤).
- ويلحق بهذه الألفاظ ما يُشتق منها، ونحوها مما شاركها في الدلالة^(٥).

المرفوع الحكمي:

هو: الحديث الذي ظاهره الوقف على الصحابي، إلا أنه قد انضم إليه قرينة تُبيِّن كونه مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

-
- (١) أخرجه البخاري (١٤١).
- (٢) أخرجه البخاري (٧٠٧)، وانظر: فتح المغيث (١/١٥٨).
- (٣) أخرجه البخاري (٦٣٤١).
- (٤) أخرجه أبو داود (٩).
- (٥) انظر: علوم الحديث (ص ٢٠٠)، المنهل الروي (ص ٤١)، الباعث الحثيث (ص ٤٧)، النكت للزرکشي (٤٣٦/١)، التقييد والإيضاح (ص ٧٠)، النكت للحافظ (١/٨٧)، فتح المغيث (١/١٥٨).

ولذلك صور، منها:

١- قول الصحابي: كنا نفعل على عهد رسول الله كذا، أو حكايته أن هذا فُعلَ بحضرته ﷺ، وكذلك في زمانه ﷺ، ولا يَحْكِي إنكاره؛ فإن الزمان زمان وحي، ولو كان مُحَرَّمًا لأوحي إليه؛ ومنه:

قول أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسئل عن فُتْيَا زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الذي يجامع ولا ينزل، فقال: «كنا نفعله في عهد رسول الله ﷺ فلم نغسل»^(١)»^(٢).

٢- أن يُصَرِّح الصحابي بأن هذا الفعل من السُنَّة؛ ومنه:

ما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال: «مِنَ السُّنَّةِ: أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ»^(٣).

٣- أن ينص الصحابي على أن هذا الفعل مما ورد به الأمر؛ كقوله: أمرنا بكذا، ومنه:

ما جاء عن مُصْعَبِ بن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «رَكَعْتُ فَقُلْتُ بِيَدَيَّ هَكَذَا - يَعْنِي: طَبَّقَ بِهِمَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ - فَقَالَ أَبِي: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالرُّكْبِ»^(٤).

٤- والنهي مثله؛ ومنه:

حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ»^(٥).

(١) وكان هذا في بداية الأمر، ثم نُسخ.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٠٩٦)، وانظر: المطالب العالية (٢/٤٨٥).

(٣) رواه البخاري تعليقا (٢/١٤١).

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٥).

(٥) أخرجه البخاري (٢١٦١).



٥- ما ورد عن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في أسباب النزول؛ ومنه:

حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾»^(١).

وهذا بخلاف تفسير الصحابة؛ فليس من هذا الباب^(٢).

٦- ما يخبر به الصحابي مما لا مجال للاجتهاد فيه؛ كأخبار يوم القيامة، وأخبار آخر الزمان... شريطة أن لا يُعرف عن هذا الصحابي الأخذ عن أهل الكتاب أو الاطلاع على كتبهم.

وكذلك الإخبار عما يَحْصُلُ بِفِعْلِهِ ثَوَابٌ مَخْصُوصٌ، أو عقابٌ مَخْصُوصٌ، أو حكم مخصوص لا يدرك بالاستنباط^(٣)؛ ومن صور ذلك:

ما ورد عن ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعروة بن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أنهم قالوا: «جَمَعُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ».

قال الطحاوي: (وهذا ممَّا لا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، ولا بِالِاسْتِخْرَاجِ، ولا بِالْقِيَاسِ؛ وإِنَّمَا يُقَالُ بِالتَّوْقِيفِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...) ^(٤).

وهذا الأمر مرجعه إلى اجتهاد العالم؛ فما يراه واحد لا مجال للاجتهاد فيه ربما عرف آخر مدخل الاجتهاد إليه؛ وعليه يختلف حكم أحدهما عن الآخر في اعتباره مرفوعاً أو موقوفاً^(٥).

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢٠).

(٢) المصدر السابق (ص ١٩).

(٣) انظر: نزهة النظر (ص ١٣٢).

(٤) أحكام القرآن للطحاوي (٢/١٦٧).

(٥) انظر مثلاً لذلك في سنن الترمذي (٣٣١٦).

● ثالثاً: الحديث الموقوف:

● تعريفه لغتياً: اسم مفعول من (وقف)، والوقف: السكون وعدم الحركة^(١).
واصطلاحاً: ما أضيف إلى الصحابي؛ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، متصلًا
كان أو منقطعاً^(٢).

مناسبة التسمية: أن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع سرد باقي
الإسناد^(٣).

أمثله:

- عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ...»^(٤).
- عن نافع قال: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةَ»^(٥).
- عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «كَانَ الْفُتَيَانُ يُجْرِمُونَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْمَوْرَدِ^(٦)، فَلَا يَنْهَاهُمْ وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ»^(٧).

إطلاقات الموقوف عند المحدثين:

- عند الإطلاق: يطلق الموقوف على مرويات الصحابة الخاصة بهم.

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٦/١٣٥)، لسان العرب لابن منظور (٩/٣٥٩).
(٢) معرفة علوم الحديث (ص ١٩)، علوم الحديث (ص ١٩٤)، الشذا الفياح (١/١٤٠)، التقييد والإيضاح (ص ٦٦)، النكت للحافظ (١/٥١٢)، نزهة النظر (ص ١٤٥)، تدريب الراوي (١/٢٠٢).
(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٤)، تيسير مصطلح الحديث للطحان (ص ١٦٢).
(٤) أخرجه البخاري (٦٩٥).
(٥) أخرجه البخاري (٨٤٨).
(٦) الثوب المصبوغ.
(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٢٨٦٢).

- عند التقييد: يراد به من قُيِّدَ به؛ سواء كان صحابياً أو غير صحابي؛ فيقال: هذا موقوف على عطاء، أو على طاوس^(١)، وكلاهما من التابعين.

مظان الموقوفات:

الموقوف من الروايات المذكور في مصنفات العلماء جنباً إلى جنبٍ مع الأحاديث المرفوعة، لكن ذكرها ليس مقصوداً لذاته، بخلاف الأحاديث المرفوعة التي هي أساس الكتاب ولُبُّه.

وهناك كتب يُعَدُّها العلماء مظاناً للحديث الموقوف؛ لوفرة الموقوفات فيها، قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (وَمِنْ مَظَانِّ الْمَوْقُوفِ: مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَتَفَاسِيرُ: ابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ)^(٢).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤٦).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٢١٩).

• رابعاً: الحديث المقطوع:

• تعريفه لغتياً: اسم مفعول من (قَطَعَ)، والقطع: ضد الوصل^(١).

واصطلاحاً: ما أضيف إلى التابعي أو من دونه؛ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، متصلًا كان أو منقطعاً^(٢).

مناسبة التسمية: أن الراوي قطع الإسناد عند التابعي ولم يكمله.

أمثله:

- قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ: (نَظَرْتُ فِي السَّحَاءِ فَمَا وَجَدْتُ لَهُ أَصْلًا وَلَا فَرَعًا إِلَّا حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)^(٣).
- عن عبد الله بن عون رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرْكَبُ بِسَرَجٍ عَلَيْهِ جِلْدَ نَمْرٍ)^(٤).
- عن أدهم مولى عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ لِعَمْرٍ فِي الْعِيدَيْنِ: (تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا وَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا)^(٥).

مضان المقطوع:

يُذَكَّرُ الْحَدِيثُ الْمَقْطُوعُ غَالِبًا مَعَ الْمَوْقُوفِ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنْ مَظَانِّهَا وَاحِدَةٌ.

(١) انظر: مقاييس اللغة (١٠١/٥).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٦)، الشذا الفياح للأبناسي (١/١٤١)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٦٦)، النكت للحافظ (٢/٥١٤)، نزهة النظر (ص ١٤٥)، تدريب الراوي (١/٢١٨).

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب (١٠٣٩٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٣٣).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦٢٩٦).



إطلاقه على المنقطع:

وقع في عبارة جماعة من الأئمة والعلماء إطلاق المقطوع على المنقطع -الذي فيه سقط في إسناده- والسياق هو الذي يحدد المراد^(١).

قال الحافظ رَحْمَةُ اللَّهِ: (وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس؛ تَجَوُّزًا عن الاصطلاح)^(٢).

والسبب في ذلك: أن الأئمة في عصر التطبيق كانت العبرة عنهم هي دلالة اللفظ على المراد؛ خاصة أن دلالة المقطوع والمنقطع قريبة من حيث اللغة.

ولم يَشْعُرْ في تلك العصور قضية التَّعَارِيفِ الْمُنْطَقِيَّةِ المحددة التي لا تتداخل؛ فتراهم يستخدمون الكلمة في أكثر من معنى، ويستخدمون للمعنى أكثر من كلمة، والذي يحدد كلامهم دائماً هو السياق.

وقد استقر الاصطلاح واشتهر على المغايرة بين المقطوع والمنقطع؛ بحيث حُصِّصَ (المقطوع) بحديث التابعي أو من دونه، و(المنقطع) بما فيه سقط من إسناده؛ فالمقطوع وصف للمتن، والمنقطع وصف للإسناد^(٣).

وهذا المبحث نموذج لتطور المصطلح الواحد، واختلاف دلالاته داخل العلم الواحد؛ بحيث يطلقه جماعة على معنى، ويريد به غيرهم مَعْنَى آخَرَ.

(١) انظر: الكفاية للخطيب (ص ٢١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٦)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٧/ ٨٠)، عمدة القاري للبدر العيني (١١/ ٨٢)، تدريب الراوي (١/ ٢١٨).

(٢) نزهة النظر (ص ١٤٥)، وانظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٣٢٧).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٩٨).

• خامساً: الحديث المسند:

تعريفه لغتاً: المُسْنَدُ - بفتح النون - اسم مفعول من (أسند)، وأصله:

• الصعود والارتفاع؛ ومنه حديث: «ثُمَّ أَسْنَدُوا إِلَيْهِ فِي مَشْرُبَةٍ»^(١)؛ أي: صعدوا.

• الاعتماد؛ يقال: فلان سند؛ أي: يعتمد عليه^(٢).

اصطلاحاً: له ثلاثة إطلاقات^(٣):

الأول: المرفوع المتصل ولو ظاهراً^(٤).

الثاني: المتصل؛ مرفوعاً كان أو غيره^(٥).

الثالث: المرفوع؛ متصلًا كان أو منقطعاً^(٦).

مثاله: حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...»^(٧).

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩٧٤٧).

(٢) الصحاح (٤٨٩/٢)، لسان العرب (٢٢٠/٣).

(٣) علوم الحديث (ص ١٩٠)، الموقظة (ص ٤٢)، نزهة النظر (ص ١٤٥)، تدريب الراوي (١/١٩٩).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٧).

(٥) الكفاية للخطيب (ص ٢١).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (١/٢١-٢٢).

(٧) أخرجه البخاري (١).

أنشطة:

النشاط الأول: مثّل لما يلي من غير ما ذكر في المقرر:

حديث قُدسيّ صريح، وآخر حكميّ - حديث موقوف له حكم الرفع - حديث موقوف - حديث مقطوع.

النشاط الثاني: اختر أحد المصادر التي هي مظنة الحديث القُدسيّ، ثم تكلم عنه أمام زملائك، مراعيًا الإشارة إلى ما يلي:

- بيانات الطبعة.
- التعريف الموجز بالمؤلف.
- أهم مباحث الكتاب.
- نموذج من الكتاب.
- بيان مختصر لمنهج المصنف.

ولا بد من التنسيق لهذا النشاط؛ حتى لا يتكرر الكتاب عند أكثر من طالب.

النشاط الثالث: احصِ المصطلحات الواردة في هذه الوحدة، ثم ضعها في جدول من عمودين؛ الأول: للمصطلح، والثاني: لتعريف المصطلح بعبارة مبتكرة من تأليفك.

